

26 April 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

المادتان الثالثة (٣) والرابعة والفقرتان ٦ و ٧ من الديباجة وبخاصة من حيث علاقتهما بالمادة الثالثة (١) و (٢) و (٤) والفقرتين ٤ و ٥ من الديباجة (نهج دورة الوقود النووي)

ورقة عمل مقدمة إلى اللجنة الرئيسية الثانية من أستراليا وأيرلندا والدانمرك والسويد وكندا والنرويج ونيوزيلندا وهولندا وهنغاريا

١ - يلاحظ المؤتمر أن التكنولوجيات النووية للتخصيب وإعادة المعالجة يمكن استخدامها للأغراض السلمية وإنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية على السواء. ولذلك يسلم المؤتمر بأن لهذه التكنولوجيات النووية علاقة مباشرة بأهداف معاهدة عدم الانتشار.

٢ - يلاحظ المؤتمر أنه بالرغم من أن النهج المختلفة لدورة الوقود النووي كانت موضوع مناقشات ودراسات وبحوث عديدة في السابق فإن عوامل عديدة قد ساهمت في الأهمية المعاصرة التي لم يسبق لها مثيل للنظام العالمي لانتشار الأسلحة النووية. وتشمل هذه العوامل إمكانية إساءة استخدام الدول للأحكام المتعلقة بالأغراض السلمية في المعاهدة من أجل اقتناء الأسس التقنية من أجل التحول السريع إلى الأسلحة النووية وكذلك سباقات التسلح الإقليمية والشبكات الدولية السرية لشراء الأسلحة النووية وزيادة المشاكل المتعلقة بالامتثال لالتزامات الضمانات ورغبة الإرهابيين في اقتناء أسلحة الدمار الشامل. والسبب الآخر هو الرغبة المتنامية في توسيع نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية. ونظرا للوفرة المتزايدة للتكنولوجيا المطلوبة يرجح أن تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل.

٣ - وفي الوقت ذاته يدرك المؤتمر ضرورة أن تكون النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي مكاملة لصكوك عدم الانتشار الرئيسية من أجل التنفيذ الشامل والفعال للضمانات التي حددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما في ذلك البروتوكول الإضافي والضوابط الفعالة على الصادرات. ويظل تعزيز وتنفيذ هذه الصكوك الرئيسية يتسم بأهمية متزايدة. وفضلا عن ذلك يتعين النظر إلى النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي بوصفها نهجا مكاملة لتدابير أخرى لتعزيز نظام عدم الانتشار من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤ - ويؤيد المؤتمر استمرار الحوار الدولي الحالي المكثف بشأن القضايا المتعلقة بدورة الوقود النووي في المحافل الدولية ذات الصلة. ويثني المؤتمر في هذا الصدد على مجهود المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لاعترافه بضرورة معالجة هذه القضية وطلب تقرير فريق الخبراء المستقل المعني بالنهج المتعددة الأطراف بدورة الوقود النووي. والتقرير جدير بالترحيب ويعتبر مساهمة قيمة في مناقشات هذا الموضوع المهم.

٥ - ويؤكد المؤتمر ضرورة النظر بعناية في نهج متعدد الأبعاد لدورة الوقود النووي تحد من مخاطر تحويل المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية إلى أغراض عسكرية ويقلل من المخزونات العالمية الحالية للمواد المستخدمة مباشرة في أسلحة نووية ومن القدرة على إنتاج المواد ذاتها. ويمكن لهذا النهج أن يعود بفائدة من حيث فعالية التكلفة ووفورات الحجم لسائر المنطقة والبلدان الصغيرة والبلدان ذات الموارد المحدودة. ويتعين أن يهدف النهج غير التمييزي في هذا الصدد إلى كفالة إمدادات الوقود النووي والمواد النووية للأغراض السلمية من أجل الاحتفاظ بقدرة تخصيب وإعادة المعالجة على الصعيد العالمي عند مستوى كاف لتلبية الطلب الدولي وضمان التنافسية التجارية. ويتعين اتباع هذا النهج مع المراعاة التامة لحق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية (المادة الرابعة من المعاهدة) وانسجاما مع الأحكام المتعلقة بعدم الانتشار في المعاهدة في إطار المواد الأولى والثانية والثالثة.

٦ - ويمكن تعزيز هدف زيادة الضمانات بعدم الانتشار المرتبطة بالدورة المدنية للوقود النووي مع كفالة الضمانات بتوفير الإمدادات والخدمات على نطاق العالم، بزيادة دراسة القضايا والخيارات المتعلقة في جملة أمور بالنظر التدريجي في النهج الخمسة المتعلقة بمراقبة فرص الحصول على دورة الوقود النووي الواردة في تقرير فريق الخبراء التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.